

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٦ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :**(المادة الأولى)**

تُرقى السيدة الأستاذة/ رشا عزت عامر عامر مكى - وكيل النيابة الإدارية من الفئة الممتازة - إلى درجة رئيس نيابة إدارية من الفئة (ب) ، على أن تكون لاحقة للأستاذة/ سمر فرحات مهدى مبارك ، وسابقة للأستاذ/ محمد جمال محمد عبد العزيز حسن - رئيسى النيابة الإدارية من الفئة (ب) وذلك اعتباراً من ٢٢ / ٦ / ٢٠١٦ تاريخ موافقة المجلس الأعلى على مشروع الترقيات .

(المادة الثانية)

يُرقى السيد الأستاذ/ مصطفى أمين عبد الحميد عبد الرحمن - وكيل النيابة الإدارية من الفئة الممتازة - إلى درجة رئيس نيابة إدارية من الفئة (ب) ، على أن يكون لاحقاً للأستاذ/ هشام حمد فضل درمان ، وسابقاً للأستاذ/ هانى نصير عبده معوض - رئيسى النيابة الإدارية من الفئة (ب) وذلك اعتباراً من ٢٢ / ٦ / ٢٠١٦ تاريخ موافقة المجلس الأعلى على مشروع الترقيات .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٠ مارس سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى